تقييم مؤشرات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر في إطار استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي

خلال الفترة 2009-2019

Evaluation of sustainable rural development indicators in Algeria within the framework of the agricultural and rural renewal strategy during the period 2009-2019

زكية معزوز*، جامعة أكلي محند أولحاج –البويرة– (الجزائر).

تاريخ الاستلام : 2021/08/01 ؛ تاريخ المراجعة : 2021/11/30 ؛ تاريخ النشر : 2021/12/31

ملخص:

نظرا للأزمات المعقدة والمتلاحقة التي باتت تهدد الاقتصاد الوطني، كان لابد من البحث عن الحلول الناجعة والمستدامة التي من شأنها ضمان أمنه واستقراره على المدى البعيد، وفي مقدمتها دعم التنمية الريفية المستدامة بمختلف أبعادها ومؤشراتها.

ذلك أن الريف الجزائري يعتبر مصدر للعديد من الثروات المهمشة، الطبيعية، البشرية، التي وجب العمل الجاد على دعم وتفعيل الجهود الاستثمارية على مستواها، الأمر الذي من شأنه تحقيق التنمية الريفية المستدامة من جهة والتنمية الاقتصادية المستدامة بشكل عام من جهة أخرى، ولعل أن أبرز هذا الجهود في الجزائر ما يعرف باستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي للفترة 2009-2019 ، التي برزت نتائجها بشكل جلي، وان كان ليس بالكافي والمتوقع على مستوى مختلف مؤشرات وأبعاد التنمية الريفية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: ريف، تنمية ريفية مستدامة، أبعاد ومؤشرات، استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي.

تصنيف JEL: O18 ; O20

Abstract :

In view of the complex and successive crises that threaten the national economy, it was necessary to search for effective and sustainable solutions that would guarantee its security and stability in the long term, foremost of which is supporting sustainable rural development in its various dimensions and indicators.

This is because the Algerian countryside is a source of many marginalized, natural, human wealth, which has to work hard to support and activate investment efforts at their level, which would achieve sustainable rural development on the one hand and sustainable economic development in general on the other hand, and perhaps the most prominent of this Efforts in Algeria are what is known as the agricultural and rural renewal strategy for the period 2009-2019, the results of which have emerged clearly, although it is not sufficient and expected at the level of various indicators and dimensions of sustainable rural development.

Keywords: countryside, sustainable rural development, dimensions and indicators, agricultural and rural renewal strategy.

Jel Classification Codes : O18 ; O20

* المؤلف المرسل، mazouzzakia@gmail.com

تقييم مؤشرات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر في إطار استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2009-2019

I- تمهيد :

يشكل الريف الجزائري بما يزخر به من مقومات بشرية، طبيعية، سياحية،.....، أرضية خصبة للمشاريع التنموية الناجحة، وأحد أهم الحلول التنموية المستدامة التي يمكن للدولة اللجوء إليها للخروج من تبعية القطاع النفطي، وتحقيق قفزات نوعية في اقتصادها، لذلك وجب على الدولة الجزائرية اعتماد استراتيجيات تنموية للقطاع، تدعم مقوماته وتعزز امكانياته من جهة، وتنمي منافعه الاقتصادية و القيمة المضافة له من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس عمدت الدولة الجزائرية إلى تبني استراتيجيات تنموية فلاحية وريفية متعاقبة ذات خصوصيات وأهداف مختلفة باختلاف الفترة التي وضعت لأجلها، أهمها ما يعرف باستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي وبمخططيها الأول للفترة 2009-2014، والثاني للفترة 2015-2019، والذي حقق نتائج نوعاً ما ايجابية ولكنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب، خاصة مع الصعوبات والتحديات الكبيرة التي بات يعاني منها القطاع، خاصة الطبيعية والبشرية منها، من احتباس حراري وحرائق، وعزوف للشباب من امتهان مجالات القطاع.

ومن هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية:

ما هو واقع أبعاد ومؤشرات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر في إطار استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2009-2019 ؟

وللإجابة على هذه الاشكالية نقترح الفرضيات التالية:

- يعتبر البعد الاقتصادي من أهم الأبعاد التي ترتكز عليها التنمية الريفية المستدامة؛
- تضمنت استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي أهداف متنوعة مست مختلف أبعاد التنمية الريفية المستدامة؛
- حققت استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي مختلف الأهداف المسطرة في إطارها في مجال التنمية الريفية المستدامة بكفاءة وفعالية.

ومعالجة هذه الفرضيات في إطار منهج **وصفي تحليلي** لمختلف متغيرات الموضوع سيمكننا من تحقيق جملة من الأهداف من أهمها: الاشارة إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها التنمية الريفية المستدامة بين مختلف المشاريع التنموية الأخرى للنهوض بالاقتصاد الوطني وخلق نوع من التنوع الاقتصادي المستدام، بالاضافة إلى توضيح واقع أبعاد ومؤشرات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر من خلال استقراء نتائج استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة من طرف الدولة للفترة 2009-2019.

وكدراسات سابقة للموضوع يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- "**التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**"، للباحثة **بكدي فاطمة**، ورقة بحثية مقدمة في شكل مقال **بمجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 13، جوان 2013**، هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى إظهار العلاقة بين كل من التنمية الريفية والتنمية المستدامة والأمن الغذائي، وقد اعتمدت في تحقيق ذلك على الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية في الوزارات وبعض الوحدات الادارية، والتي مكنتها من عرض لأهم أهداف التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، والجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل تحقيقها، ذلك بالاضافة إلى أهم النتائج المحققة في هذا الإطار على مستوى البعد الاقتصادي للتنمية الريفية المستدام، وقد خلصت في نهاية الدراسة إلى أن الجزائر قد بذلت جهود معتبرة لنهوض بالمجتمع الريفي، ولكنها تبقى متواضعة أمام ما هو مطلوب

والملاحظ بالنسبة لهذه الدراسة أنها شملت في نتائجها الفترة الممتدة ما بين 2005 و2009، وهي الفترة المتزامنة وتبني الجزائر لما يعرف بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، كما أنها عالجت نتائجه من منظور البعد الاقتصادي فقط، أما بالنسبة للدراسة المزمع القيام بها فقد

شملت نتائج استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي في مخططه الثاني الممتد بين 2009-2019، وذلك على مستوى مختلف أبعاد التنمية الريفية المستدامة الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

- **"تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة –دراسة غدة مشاريع منفذة بولاية خنشلة–** "، للباحث **فاروق أوشن**، ورقة بحثية مقدمة في شكل مقال **بمجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الثاني**، جوان **2015**، هدفت هذه الدراسة على تقييم الآثار المباشرة المنجزة على عملية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية ريفية مستدامة، وذلك من خلال سرد لأهم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الريفية في الجزائر ومنها المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بشكل عام، ومن ثم تقييم آثارها على مستوى ولاية خنشلة بشكل خاص، وقد اعتمد الباحث من أجل تحقيق هذه الأخير على المقابلات الشخصية والخرجات الميدانية لمختلف المناطق التي شملتها الدراسة من أجل جمع مختلف المعلومات المتاحة التي تخدم الموضوع، ولقد توصل الباحث في الأخير إلى أن عملية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في مختلف المناطق التي شملتها الدراسة من ولاية خنشلة لم تؤد ولم تساهم في التأثير الايجابي على مختلف مؤشرات التنمية الريفية المستدامة الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية على السواء.

الملاحظ بالنسبة لهذه الدراسة أنها تناولت نتائج استراتيجيات التنمية الفلاحية والريفية المنتهجة من طرف الدولة على مستوى مختلف مؤشرات التنمية الريفية المستدامة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وذلك فقط على مستوى جزئي لأقاليم مختلفة من ولاية خنشلة، أما بالنسبة لدراستنا فسنتناول أهم النتائج التي حققتها مشاريع واستراتيجيات التنمية الفلاحية والريفية على مختلف مؤشرات التنمية الريفية المستدامة الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية على المستوى الكلي.

- "**استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية**"، للباحثين **فاروق أهناني، ورابح لعروسي**، وهي ورقة بحثية مقدمة في شكل مقال **بمجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد09، العدد02، جوان 2018**، هدف من خلالها الباحثان إلى تحديد النتائج التي حققتها استراتيجيات التنمية الفلاحية في الجزائر، ومحاولة الوصول إلى صياغة استراتيجية تساهم في النهوض بالريف واعادة الاعتبار له، وبعد عرض أهم البرامج والاستراتيجيات المعتمدة من طرف الدولة لتحقيق التنمية الفلاحية والريفية، عرض الباحثان تقييم عام لاستراتيجية التنمية الفلاحية في الجزائر من حيث تطور الانتاج الفلاحي لبعض المنتجات، وقد خلصا في نهاية الدراسة إلى أن استراتيجية التنمية الفلاحية والريفية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية حققت نتائج واضحة على مستوى القطاع ، ولكنها لم تحقق كل الأهداف المسطرة في إطارها، كما أنها استراتيجيات علاجية وليست وقائية.

الملاحظ بالنسبة لهذه الدراسة أنها عالجت الموضوع من جانب التنمية الفلاحية فقط ، بحيث تطرق إلى أهم النتائج التي حققتها استراتيجيات التنمية الفلاحية والريفية على مستوى مؤشرات التنمية الفلاحية مثل انتاج المحاصيل المختلفة، أما بالنسبة لدراستنا فسنحاول التطرق إلى نتائج استراتيجيات التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر على مستوى مختلف مؤشرات التنمية الفلاحية والريفية المستدامة: الاقتصادية بما فيها انتاج المحاصيل، والبيئية والاجتماعية.

I.1- مفهوم التنمية الريفية المستدامة

تعد قضايا التنمية المستدامة اليوم من القضايا الأكثر شهرة وشيوعاً بين مختلف دول العالم وذلك نظراً لأبعادها المختلفة التي تتعدى حدود الحاضر إلى المستقبل وتتعدى حدود المكاسب الاقتصادية إلى المكاسب البشرية والبيئية والاجتماعية، ولعل أن أهم مجال للتنمية المستدامة والذي لابد للدول النامية من التركيز وبشدة عليه نظراً لمكانته المحورية في مسار تاريخها التنموي هو التنمية الريفية المستدامة.

I.1.1- تعريف التنمية الريفية المستدامة

يمكن تعريف الريف بأنه مكان يشمل المناطق الواقعة خارج المراكز الحضرية،و تنتشر فيه تجمعات سكانية متفرقة أو متصلة في شكل قرى يقل عدد سكانها عن2500 نسمة، و يمارس أغلبهم النشاطات الزراعية (**دريدي و حروش، 2017، ص81**). أصبحت تشكل قضية التنمية الريفية المستدامة في ظل المشاكل الكبيرة التي تعاني منها الجزائر وفي مقدمتها الأزمات البترولية الحادة التي باتت تضرب القطاع في الآونة الأخيرة أحد أهم القضايا التي يجب أن تركز عليها أمام ضرورة التطور وحتمية التنويع الاقتصادي.

والمتتبع لمسيرة التنمية الريفية المستدامة يلاحظ مرورها بثلاث محطات أساسية تمثلت باختصار في: (**الأسكوا، 2007، ص04-08**)

- **مرحلة مفهوم تنمية المجتمع**: ظهر مفهوم تنمية المجتمع إلى حيز الوجود في أواخر الاربعينيات من القرن الماضي أين تبناه مؤتمر كامبردج للتنمية الذي انعقد في سنة 1948، والذي عرفها كما يلي: "حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي على أساس من المساهمة الايجابية لهذا المجتمع وبناءً على مبادرة منه كلما أمكن، فإذا لم تظهر هذه المبادرة تلقائياً فينبغي الاستعانة بالأساليب المنهجية العلمية لبعثها واستثارتها بطريقة تحقق الاستجابة الفعالة لهذه الحركة"؛
- **مرحلة مفهوم التنمية الريفية المندمجة**: يتأسس مفهوم التنمية الريفية المتكاملة على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية، وضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتتضمن مشاريع التنمية الريفية المتكاملة بشكل عام أنشطة انتاجية زراعية تهدف غلى الحد من الفقر من خلال زيادة دخل الأسر الريفية؛
- **مرحلة مفهوم التنمية الريفية المستدامة**: يستهدف مفهوم التنمية الريفية المستدامة توفير سبل المعيشة المستدامة في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية الزراعية في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر وزيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون من الفقر من الوصول إلى الموارد الانتاجية وخاصة الأرض وفرص العمل والتعليم والصحة، ولقد شهدت هذه المرحلة تبني منظمة الأغذية الزراعة FAO لمفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة والتي تشير حسبها إلى عملية متكاملة تهدف إلى:
  - ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل كماً ونوعاً إلى جانب التوسع في انتاج السلع الزراعية الأخرى؛
  - توفير فرص العمل المستدام وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة عامة وظروف العمل لكل العاملين في مجال الانتاج الزراعي؛
  - المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل في حدود المستطاع على زيادة انتاجيتها دون الاخلال بالتوازن الطبيعي لهذه الموارد او بالقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمعات الريفية ومنع تعرض البيئة للتلوث؛
  - العمل على حماية القطاع الزراعي من التعرض للعوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الضارة باستدامة الانتاج، وعلى تقوية آليات الاعتماد على الذات في العمل الانتاجي؛
  - ضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية لإحداث التنمية المستدامة.

ولقد عرفت التنمية الريفية المستدامة بعد ذلك عدة محاولات لتعريفها فحسب البنك الدولي هي: "خطة مرسومة ومصممة لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف الفقراء"، (**عبوش، 2009/2008، ص63**) كما تم تعريفها أيضاً على أنها:

- "تحسين مستويات مجموعة هائلة من السكان ذوو الدخل الضعيف القاطنين في المناطق الريفية وإمكانيتهم في الحفاظ على هذه التنمية بوسائلهم المختلفة"؛
- "طريقة تضم مجموعة من المعايير والنشاطات التي هدفها تحسين الوسط الريفي سواءً فيما يخص تهيئة الاقليم المادي أو فيما يخص رفع مستوى الحياة وتأمين العمل للسكان الريفيين". (**تمار و طالبي، 2011، ص519**)

أما عن خصائص التنمية الريفية المستدامة فيمكن القول أنها تنمية محلية، داخلية، تساهمية مبنية على تثمين الموارد المتاحة ومساهمة كل الفاعلين وترابط مختلف قطاعات النشاط، وهذا المفهوم للتنمية الريفية المستدامة يندرج ضمن ما يعرف بالنموذج الاقليمي والذي يجسد المعيار المحلي للتنمية الريفية، حيث يشير الإقليم إلى فضاء وشبكة من الفاعلين العموميين والخواص الذين يتعاونون ويتقاسمون نفس القيم وينتجون معاً حركية اقتصادية عن طريق ترشيد الموارد الخاصة بهذا الاقليم. (**تمار و طالبي، 2011، ص523**)

2.1.I– أبعاد التنمية الريفية المستدامة

انطلاقاً من مختلف التعاريف التي أعطيت للتنمية الريفية المستدامة حددت أبعادها في أربع عناصر أساسية: (**الأسكوا، 2007، ص03–04**)

- **البعد الاقتصادي**: الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس الذي ترتبط به باقي الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- **البعد الاجتماعي**: والذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الانتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر والتركيز على مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقراً؛
- **البعد البيئي**: والذي يهدف إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية، وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطائها لمصلحة الانسان وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة؛
- **بعد التنمية البشرية**: والذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وتوسيع فرص التعلم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات.

وبشكل عام يمكن القول أن التنمية الريفية المستدامة تهدف إلى احداث تغيير ارتقائي مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية في الريف اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً، ويستهدف تحقيق التكامل بين المجهودات الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة، لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية وجني ثمارها في المجتمعات وتكامل جهود التنمية على المستوى القومي، أما بالنسبة للجزائر فتتمثل أهداف التنمية الريفية المستدامة بها في ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية، الحفاظ على التوازن البيئي، تفعيل مشاركة المجتمعات في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، وتمكين الفقراء من الحصول على القروض ودعم قدراتهم الانتاجية. (**الأسكوا، 2007، ص29**)

وحتى تتمكن الجزائر من تحقيق التنمية الريفية المستدامة وتجسيد مختلف أبعادها تبنت سلسلة من الاستراتيجيات والبرامج التي تعددت أهدافها وتباينت نتائجها، ومن أهمها استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي بمخططيه الأول (2009–2014)، والثاني (2015–2019).

2.I– استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي ودوره في تحقيق التنمية الريفية المستدامة

ظهرت بالنسبة للدولة الجزائرية العديد من المحاولات الرامية الى تحقيق التنمية الريفية المستدامة، لعل أن أبرزها ما يعرف باستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي، الذي ظهر بعد فترة من التقييم والتشخيص من طرف خبراء محليين وأجانب، وأيضا فلاحين وسلطات محلية.

هذا وقد انطلقت معالم استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيهي الفلاحي 08–16 الصادر بتاريخ 03 أوت 2008، والذي حدد معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، (**هبول، 2019، ص308**) حيث تأسست هذه السياسة على توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني.

ومن الأهداف الأساسية لهذه الاستراتيجية فيما يتعلق بالمخطط :

– مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛

– ضمان حماية الأراضي والاستغلال الرشيد والعقلاني للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛

- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة. **(أهناني و لعروسي، 2018، ص367)**

وتتمثل محاور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الآتي:

- **التجديد الفلاحي:**

يهدف من خلال هذا المحور إلى تعزيز قدرات الإنتاج بمعنى زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، وكذا توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع هذا المحور هو الآخر يعتمد على الأدوات التالية: مراكز الامتياز المتكاملة(المستثمرات الفلاحية الرائدة)، المهارات والبنيات التحتية، والتكوين.

لقد وضع برنامج التجديد الفلاحي الأمن الغذائي كهدف استراتيجي له، وذلك من خلال وضعه الأولوية لعشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، من خلال برامج التكثيف والعصرنة تستهدف رفع النتاج والانتاجية كذا تكامل الفروع المعنية، كما تتفرع هذه البرامج في شكل أنشطة: تعميم أنظمة اقتصاد المياه، تنمية الموارد الغذائية للثروة الحيوانية، تنمية انتاج البذور والفسائل والمحسنات، وكذا تنمية المكننة والتخصيب، والهدف الأساسي من كل هذا هو زيادة حجم الانتاج الوطني بهدف مسايرة الطلب الغذائي للسكان. **(هبول، 2019، ص310)**

- **التجديد الريفي:**

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، فقد جاء بفكرة أنه لا توجد تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات، وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون بالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي، وعلى التنمية الريفية التساهمية، فهو يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان كل هذا من الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

ويستهدف التجديد الريفي، الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه ومداه كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر مثل: (الجبال، السهوب الصحراء).

وفي الأخير يسهر عبر النشاطات التي يدعمها إلى ترجمة في الواقع، مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية، والتكفل بالأعمال التالية في الميدان من الفاعلين المحليين :حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية، واستصلاح الأراضي.

ولقد قررت الدولة مواصلة العمل باستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي لفترة متصلة أخرى ضمن المخطط (2015-2019)، وذلك دعما للنتائج المحققة من خلال المخطط السابق للفترة (2009-2014)، ولقد تمثلت أهداف الدولة من خلال هذا المخطط فيما يلي:

- المحافظة على المنطلقات الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وتنمية المكتسبات المحققة؛
- إعادة تأهيل الغابات وتثمينها، وفك العزلة عنها وتهيئتها؛
- الاستثمار في الطاقات المتجددة، وبالخصوص الطاقة الشمسية؛
- دعم البرامج التحسيسية للمحافظة على البيئة؛
- الاهتمام بتنمية الموارد المائية عبر رفع الطاقات التخزينية لها؛
- إقامة برنامج لدعم تربية المواشي؛
- تنمية آليات حماية الغابات من الحرائق، ومن الممارسات غير الشرعية كصيد الحيوانات النادرة الضرورية للتوازن البيولوجي. **(أهناني و لعروسي، 2018، ص372)**

ولقد اعتمدت هذه الاستراتيجية في سبيل تحقيق هذين المحورين على ركيزتين أساسيتين هما: (**هارون و حوشين، 2020، ص08**)

- **الركيزة الأولى: برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:** وذلك نظرا للصعوبات التي يواجهها الفاعلون من أجل تنفيذ المحورين السابقين والاستراتيجية بشكل عام، وهذا البرنامج يهدف بشمل عام إلى :
  - عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
  - الاستثمار في مجال البحث والتكوين والارشاد الفلاحي؛
  - تعزيز القدرات المادية والبشرية للقطاع؛
  - تعزيز مصالح الرقابة بمختلف شعب القطاع.
- **الركيزة الثانية: الاطار التحفيزي:** والذي يشمل على الأدوات المعتمدة من طرف الدولة ضمن دورها القيادي في تنفيذ محوري الاستراتيجية، وتتمثل في:
  - الاطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الواجب تكييفه مع الاستراتيجية التنموية وتطويره متى دعت الحاجة إلى ذلك؛
  - ميكانيزمات التخطيط و التمويل الخاصة بالقطاع؛
  - ميكانيزمات الحماية والرقابة.

ويمكن توضيح النتائج الفعلية لتبني هذه الاستراتيجية من خلال استقراء لمختلف المؤشرات المتعلقة بالتنمية الريفية المستدامة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.

II – الطريقة والأدوات

من أجل الوقوف على واقع التنمية الريفية المستدامة في الجزائر خلال الفترة المصاحبة لتبني استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي من طرف الدولة (2009-2019)، سنقوم من خلال هذه الدراسة باستقراء البيانات المتعلقة ببعض المؤشرات التنموية على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي، والمتحصل عليها من موقع البنك الدولي للبيانات **data.worldbank.org** ، وذلك نظراً لصعوبة الحصول على معلومات من خلال المقابلات والزيارات الميدانية نظرا للأزمة الصحية التي تعاني منها البلاد، على خلفية تفشي وباء كورونا **covid-19**.

III– النتائج ومناقشتها

انطلاقا من مختلف الأهداف التي شملت عليها استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي بمخططيه الأول (2009-2014) والثاني (2015-2019)، سنقوم من خلال هذا العنصر بتقييم مدى تحققها على مستوى مختلف الأبعاد والمؤشرات التي تشكل ما يعرف بالتنمية الريفية المستدامة، وبالتالي تقييم واقعها الفعلي في البلاد مقارنة بالطموحات والمكانة المحورية لها.

1.III – مؤشرات التنمية الريفية المستدامة الخاصة بالبعد البيئي

ولأن التنمية الريفية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال البنى التحتية اللازمة، والمتمثلة بشكل أساسي في الأراضي الزراعية والغابات، يمكن استعراض تطور هذا المؤشر المحوري في تحقيق التنمية الريفية المستدامة من خلال الجدول الموالي:

الجدول (1): تطور مؤشرات البعد البيئي للتنمية الريفية المستدامة خلال الفترة 2009-2019

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المساحة الاجمالية (كيلومتر مربع)	2381740	2381740	2381740	2381740	2381740	2381740	2381741	2381741	2381741	2381741	2381741
مساحة الغابات (كيلومتر مربع)	18841	19180	19256	19332	19408	19484	19560	19560	19430	19300	//
الأراضي الزراعية (% من مساحة الأراضي)	17.37	17.37	17.38	17.38	17.40	17.40	17.41	17.37	17.36	17.36	//
الأراضي الزراعية المروية (% من اجمالي الأراضي الزراعية)	2.14	2.38	2.38	2.52	2.63	2.74	2.93	3.05	3.16	//	//
الأراضي القابلة للزراعة (% من مساحة الأراضي)	3.15	3.15	3.15	3.15	3.15	3.14	3.13	3.11	3.14	3.15	//

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على: https://data.worldbank.org/country/DZ

من خلال هذا الجدول يمكن ملاحظة ارتفاع مساحة الغابات خلال المخطط الأول لاستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي للفترة 2009-2014 حيث ارتفعت مساحتها من 18841 كيلومترمربع إلى 19484 كيلومترمربع سنة 2014، وذلك نتيجة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة والمستندة بشكل أساسي على تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية، واستصلاح الأراضي، كما عرفت هذه القيمة أيضا مواصلة الارتفاع نتيجة للمواصلة في سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مخططها الثاني، إلى غاية سنتي 2017 و 2018 التي عرفت انخفاض ملحوظ لتصل إلى مساحة 19300 كيلومترمربع سنة 2018، وذلك نتيجة للحرائق العديدة التي عرفتها مختلف مناطق الوطن في تلك الآونة، والتي كانت مصاحبة لارتفاع درجات الحرارة.

نفس الشيء عرفته مساحة الأراضي الزراعية، والتي ارتفعت نسبتها إلى مساحة الأراضي من 17.37 % سنة 2009 إلى 17.40 % سنة 2015، وذلك كنتيجة منطقية لاستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي الذي أولى قطاع الزراعة أهمية بالغة، لتبدأ هذه النسبة في الانخفاض أين وصلت إلى 17.36 % سنة 2018، وذلك راجع في الغالب إلى توسع المناطق الحضرية والسكنية على حساب الأراضي الزراعية.

أما بالنسبة للأراضي الزراعية المروية فقد عرفت هي الأخرى ارتفاع ملاحظ في مساحتها من 14.2 % إلى 3.16 % من اجمالي مساحة الأراضي الزراعية، ، خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2009 و2017، وذلك نتيجة للتوسع في انشاء السدود ومنابع المياه، والتي مكنت من التوسع في مساحة الأراضي الزراعية المروية.

في حين عرفت الأراضي القابلة للزراعة ثبات في مساحتها خلال الفترة 2009 و2014، في حين مالت إلى الانخفاض خلال فترة المخطط الثاني من استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي، وذلك راجع في غالب الأمر كما ذكرنا سابقاً إلى التوسع في المناطق الحضرية والسكنية على حساب الأراضي الزراعية.

III.2- مؤشرات التنمية الريفية المستدامة الخاصة بالبعد الاقتصادي

من خلال هذا المؤشر يمكن استعراض أهم المؤشرات الخاصة بالبعد الاقتصادي للتنمية الريفية المستدامة، والذي يعكس مدى فعالية استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة من طرف الدولة خلال المخططين 2009-2014، و2015-2019 في تحقيق أهدافها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول (2): تطور مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية الريفية المستدامة خلال الفترة 2009-2019

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الناتج المحلي (ترليون دينار جزائري)	14.71	15.23	15.68	16.21	16.66	17.30	17.94	18.51	18.75	18.98	19.13
القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي)	9.34	8.47	8.11	8.77	9.85	10.29	11.57	12.22	11.76	11.84	12.38
مؤشر انتاج الغذاء (2004-200)=100	81.14	88.39	98.01	101.92	112.08	108.80	105.06	86.13	86.79	89.97	//
مؤشر انتاج الماشية (2004-200)=100	73.04	77.35	84.33	89.58	94.05	99.98	97.89	102.13	102.41	93.41	//
مؤشر انتاج المحاصيل (2004-200)=100	84.58	92.94	103.70	107	119.59	112.48	108.10	79.42	80.24	88.63	//
صادرات السلع الزراعية (% السلع المصدرة)	0.01	0.02	0.02	0.01	0.01	0.02	0.03	0.04	0.05	0.16	0.17
واردات السلع الزراعية (% من السلع الواردة)	1.48	1.63	1.54	1.50	1.46	1.58	1.46	1.42	1.06	//	//

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على: https://data.worldbank.org/country/DZ

من خلال هذا الجدول نلاحظ الارتفاع القيمة المضافة لقطاع الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، من9.34 % سنة 2009 إلى 12.38 % سنة 2019، وذلك بعد تذبذب مضطرد في نسبتها خلال السنوات الوسيطة، وذلك راجع إلى استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة من طرف الدولة والتي استهدفت تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية.

ويلاحظ بالنسبة لمؤشر انتاج الغذاء ارتفاع خلال مخطط التجديد الأول الممتد بين سنتي 2009 و2013 والتي ارتفعت من 81.14 إلى 112.08، لتبدأ في الانخفاض خلال مخطط التجديد الثاني الممتد بين سنتي 2014 و2019 والتي انخفضت من 112.08 إلى 89.97، ونفس الشيء بالنسبة لمؤشر انتاج المحاصيل الذي ارتفع خلال الفترة ما بين 2009 و2012 من 84.58 إلى 119.59 سنة 2013، بينما انخفضت خلال الفترة ما بين 2014 و 2018 من 119.59 إلى 88.63، وهذا راجع في الغالب إلى العوامل الطبيعية الصعبة التي تمر بها البلاد في العشرية الأخيرة من ارتفاع نسبة هطول الأمطار، والصقيع، والتصحر وارتفاع درجات الحرارة، ... وغيرها، بالإضافة إلى الحرائق التي تتلف سنويا مساحات شاسعة من المحاصيل والزراعية والأشجار، أما فيما يتعلق بمؤشر انتاج الماشية فقد ارتفع بشكل متذبذب خلال الفترة الممتدة بين 2009 و 2018 من 73.04 إلى 93.41، وذلك راجع إلى سياسة دعم تربية الحيوانات المنتهجة في إطار استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي في مخططيها الأول والثاني.

وكنتيجة منطقية لما سبق ذكره فقد ارتفعت صادرات الدولة من السلع الزراعية كنسبة مئوية من اجمالي صادرات السلع من 0.01 % سنة 2009 إلى 0.17 % سنة 2019، كما انخفضت وارداتها في ذات الفترة من 1.48 % إلى 1.06 %، وعلى الرغم من انخفاض نسبتها مقارنة بالسلع الطاقوية إلا أن ارتفاع صادراتها وانخفاض وارداتها خلال ذات الفترة يبشر بمستقبل واعد للنشاط الزراعي في الجزائر إذا ما لاقى الاهتمام اللازم دولة وشعباً.

3.2 مؤشرات التنمية الريفية المستدامة الخاصة بالبعد الاجتماعي والبشري

لا يتحقق البعدين السابقين للتنمية الريفية المستدامة إلا بتهيئة اجتماعية حقيقية وبإرادة بشرية جادة، لذلك كان لابد لإستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي المنتهج من طرف الدولة من ايلاء هذا البعد التنموي الأولوية من بين اهتماماتها، وسنوضح من خلال الجدول الموالي أهم المؤشرات الدالة على مدى فعاليتها في تحقيق هذه الأهمية على أرض الواقع.

الجدول (3): تطور مؤشرات البعد الاجتماعي والبشري للتنمية الريفية المستدامة خلال الفترة 2009-2019

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد السكان الإجمالي	35333881	35977455	36661444	37383887	38140132	38923687	39728025	40551404	41389198	42228429	43053054
عدد السكان في المناطق الريفية	11721662	11678282	11645141	11620781	11603754	11591085	11581514	11573776	11567453	11558343	11542954
نسبة عدد سكان المناطق الرفية (% من عدد السكان الاجمالي)	33.17	32.76	31.76	31.09	30.42	29.78	29.15	28.54	27.95	27.37	26.81
العمالة في مجال الزراعة رجال (% من اجمالي العمالة رجال)	14.62	13.36	12.30	12.29	12.16	11.95	11.78	11.56	11.36	11.05	10.76
العمالة في مجال الزراعة نساء (% من اجمالي العمالة نساء)	4.20	3.52	2.96	3.17	3.32	3.46	3.57	3.70	3.84	3.58	3.38

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على: https://data.worldbank.org/country/DZ

من خلال هذا الجدول نلاحظ عن عدد سكان الأرياف في الجزائر قد انخفض بشكل مستمر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2009 و 2019 وذلك من 11721662 نسمة بنسبة مئوية 33.17% من عدد السكان الاجمالي إلى 11542954 نسمة بنسبة مئوية 26.81% من عدد السكان الاجمالي ، وذلك راجع في الغالب إلى الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن أو ما يطلق عليه بالنزوح الريفي، وذلك بحثا منهم في الغالب عن الرفاهية الاجتماعية ومناصب العمل، التي يصعب ايجادها في الأرياف نتيجة لضعف برامج التنمية بها.

وكنتيجة منطقية لذلك انخفضت العمالة الزراعية من كلا الجنسين خلال فترة الدراسة ، فبالنسبة للرجال انخفضت نسبة العمالة من 14.62 % من اجمالي العمالة رجال سنة 2009 إلى 10.76 % من اجمالي العمالة رجال سنة 2019، أما بالنسبة للرجال فقد انخفضت نسبة العمالة من 4.20 % من اجمالي العمالة نساء سنة 2009 إلى 3.38 % من إجمالي العمالة نساء سنة 2019، وكان هذا نتيجة للنزوح الريفي أولا، وإلى صعوبة الانتاج الزراعي خلال هذه الفترة بالنسبة للقاطنين في الأرياف ثانيا، والتي كان سببها تغير المناخ وشح المطار والنقص الفادح في المياه، بالاضافة إلى نقص التوعية والتحسيس وكذا التكوين في المجال الفلاحي والزراعي، ونقص المرافقة بالنسبة للمشاريع الفلاحية الصغيرة والمصغرة.

IV- الخلاصة :

من خلال ما تقدم يمكن القول أن التنمية الريفية المستدامة أصبحت ضرورة ملحة أمام الدولة الجزائرية للخروج من تقوقع الاقتصاد ضمن دائرة المنتجات الطاقوية، وضمان تنوع اقتصادي مستدام، وعلى هذا الأساس عمدت إلى تبني استراتيجيات وطنية ذات أهداف تنموية محورية في المجال الريفي والفلاحي على السواء، لعل أن أبرزها استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي، التي انتهجت ضمن مخططين متكاملين أولهما في الفترة الممتدة ما بين 2009 و2014، وثانيهما في الفترة الممتدة ما بين 2015 و2019، وذلك من أجل تعزيز الأهداف المسطرة ضمنه، وضمان الفعالية الشاملة في تحقيقها.

يمكن من خلال استقرائنا لأهم مؤشرات التنمية الريفية المستدامة خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و2019 استنتاج أنه على الرغم من الأهمية الكبيرة التي حظيت بها مؤشرات التنمية الريفية المستدامة ضمن طيات الاستراتيجية، إلا أن تجسدها واقعيا لم يكن بالشكل الكافي أو المتوقع، وذلك راجع للعديد من الأسباب من أبرزها نقص الجدية في العمل، وأيضا ضعف النظام الرقابي على النتائج المحققة، بالاضافة إلى ضعف الاهتمام بالمورد البشري الريفي، الذي ان صلح صلحت معه باقي الموارد، وبشكل عام تمثلت أهم النتائج المحققة من تنفيذ استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي على مستوى مؤشرات التنمية الريفية المستدامة فيما يلي:

- انخفاض مساحة الأراضي الزراعية والغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأراضي، ولذلك نتيجة عدة أسباب منها ضعف عملية استصلاح الأراضي، تضرر جزء كبير منها بسبب الحرائق والجفاف والاهمال، الأمر الذي يجعل البنية التحتية للتنمية الريفية المستدامة في الجزائر ضعيفة وتستدعي العمل الجاد لترقيتها والنهوض بها؛
- سجلت القيمة المضافة لقطاع الزراعة ارتفاع طفيف خلال فترة الدراسة نتيجة سياسة الدعم الفلاحي المنتهجة في اطار استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي،ولكن نسبتها تبقى ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى، لذلك وجب تكثيف الجهود الرامية للنهوض بالقطاع وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمصغرة الناشطة في المجال؛
- سجلت مؤشرات انتاج الغذاء والمحاصيل انخفاض خلال فترة الدراسة، لعدة أسباب منها المؤثرات المناخية كارتفاع درجات الحرارة وشح الأمطار وقلة المياه، بالاضافة إلى عزوف الشباب عن امتهان المجال الزارعي، وغيرها؛
- سجلت صادرات السلع الزراعية نسب مرتفعة ولكنها ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى ، في حين سجلت الواردات في ذات السياق نسب منخفضة ولكنها ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى ، وذلك نتيجة لمحاولات دعم القطاع من جهة، والمعوقات التي تشوب القطاع من جهة أخرى؛
- سجل عدد سكان الأرياف انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة، نتيجة للنزوح الريفي والهجرة الداخلية، التي يعود سببها إلى نقص المرافق الضرورية الاجتماعية والاقتصادية، التي من شأنها تشجيع السكان على البقاء في أراضيهم وخدمتها؛
- انخفاض نسب العمالة من كلا الجنسين في القطاع الراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وذلك نتيجة للصعوبات الكثيرة التي تواجه العمل في القطاع الزراعي خاصة في الآونة الأخيرة، من شح الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، والحرائق،...وغيرها، الأمر الذي يستدعي التوعية بأهمية القطاع أولاً، والمرافقة والدعم والتكوين من جهة أخرى.

وبشكل عام يمكن القول أن **الفرضية الأولى صحيحة**، على اعتبار ان البعد الاقتصادي الممثل بشكل خاص في الجانب الفلاحي، يعتبر من أهم الأبعاد التي تشكل التنمية الريفية المستدامة، ونجاح هذه الأخيرة من نجاح الدولة في وضع القطاع الفلاحي في مساره الصحيح لتحقيق الأهداف المنوطة به، وعليه شكلت مختلف مؤشرات البعد الاقتصادي أهم الأهداف التي ركزت عليها استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة من طرف الدولة.

كما اتضح أن **الفرضية الثانية صحيحة**، على اعتبار أن استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي قد تضمنت في مخططيها العديد من الأهداف الرامية إلى تحقيق التنمية الريفية المستدامة، باستثناء نقص طفيف في تلك الأهداف المتعلقة بالمورد البشري الريفي.

في حين أوضحت النتائج أن **الفرضية الثالثة خاطئة**، على اعتبار أن النتائج المحققة في إطار استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي لا تعكس فعليا الأهداف المسطرة، مما يفقدها خاصية الكفاءة والفعالية في الأداء.

ومن هذا المنطلق يمكن تقديم المقترحات التالية في إطار الموضوع:

- ضرورة اعطاء التنمية الريفية المستدامة الأهمية التي تستحقها بين مختلف المخططات التنموية للدولة؛
- التركيز على المورد البشري الريفي ضمن مخططات التنمية الريفية المستدامة، على اعتباره المورد المفكر والمحفز والذي بفعالية أدائه، يمكن تحقيق نتائج مثمرة من باقي الموارد، وذلك من خلال منحه حوافز معنوية ومادية وتشجيعه على التمسك بأرضه وقريته؛
- تفعيل النظام الرقابي الخاص بمخرجات ونتائج مخططات التنمية الريفية المستدامة، على اعتبارها محل استهتار وتماطل وانتهازية الكثير من المسؤولين؛
- ضرورة التركيز على المحافظة على المساحات الغابية، واستغلالها في مشاريع استثمارية سياحية، وأيضا استثمار الأراضي الزراعية غير المستغلة في شمال البلاد وجنوبها، شرق البلاد وغربها.
- أيضا، العمل على تنويع مصادر الموارد المائية، تجنبا للمشاكل الناجمة من التقلبات المناخية كالجفاف مثلا، من خلال انشاء السدود والآبار الارتوازية، وأيضا تحلية مياه البحر.

وكآفاق للدراسة يمكن التطرق من خلال دراسات لاحقة لكل بعد من أبعاد التنمية الريفية المستدامة على حدا، خاصة البعد البشري والاجتماعي، ودراستها بنوع من التفصيل من خلال مصادر متنوعة للمعلومات.

الاحالات والمراجع :

1- دريدي ,م & ,.حروش ,س .(2017) .أهمية ترقية السياحة الريفية في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر .*مجلة أبحاث ودراسات التنمية* .

2- الأسكوا. (29 أكتوبر 2007). بيان مشترك للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.08-04 .pp .

3- عبوش ,س .(2008/2009) .اشكالية الزراعة الجبلية والتنمية المستدامة في المناطق الجبلية –دراسة ميدانية لبلدية عين مران .*مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الريفي* .كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ,الجزائر.

4- تمار ,ت & ,.طالبي ,ر ,2011) .نوفمبر .(23-22*التنمية الريفية المستديمة وواقع المرأة الريفية –دراسة حالة للبلديات الريفية لشمال المسيلة* .الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ,جامعة ورقلة ,الجزائر.

5- أهناني ,ف & ,.لعروسي ,ر .(2018) .استراتيجية االجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية .*مجلة العلوم القانونية والسياسية* .(02)

6- هبول ,م .(2019) .تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال تحقيق الوفر الغذائي في الجزائر خلال الفترة .2016-2009*مجلة دراسات* .(01) *16* .

7- هارون ,س & ,.حوشين ,ك .(2020) .فعالية سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تنمية شعبة الحليب في الجزائر .2016-2009 *مجلة الباحث الاقتصادي* (01) *07* .

8- https://data.worldbank.org/country/DZ